

رفض المعارضة للخطة الأفريقية يزيد المخاوف الأمنية في مالي

تجمع القوى القومية: توصيات المجموعة الأفريقية لا تأخذ في الاعتبار عمق الأزمة وخطورتها



يزيد رفض المعارضة المالية للخطة التي طرحتها المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في قمته الطارئة الاثنين وإصرارها على وجوب استقالة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا من حدة الأزمة في هذا البلد الذي يكافح تمدد الجماعات المتشددة على غرار دول الساحل الأفريقي ما يرفع المخاوف من تكرار سيناريو انقلاب العام 2012 الذي فسح المجال للجهاديين للسيطرة على شمال البلاد.

● باماكو - بعد شهرين من التعبئة المناهضة للحكم والتي تثير قلق المجتمع الدولي، رفض الائتلاف الذي يقود الاحتجاجات في مالي الثلاثاء خطة تجاوز الأزمة التي طرحتها المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا مع إصراره على وجوب استقالة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا.

ووجه الرؤساء الـ15 الأعضاء في المجموعة المذكورة، الاثنين بعد قمة طارئة عبر الفيديو، نداء من أجل "وحدة" الماليين وأصدروا "توصيات" للعودة إلى الحياة الطبيعية مهددين الأطراف المعنية بالأزمة بعقوبات.

وأعرب هؤلاء عن خشيتهم من تكرار سيناريو 2012 حين أفسح انقلاب المجال لمجموعات جهادية للسيطرة على شمال البلاد. حتى أنها كادت توسع سيطرتها على مالي برمتها لولا تدخل عسكري دولي لا يزال مستمرا بمبادرة من فرنسا.

وتواصل أعمال العنف الجهادية التي تضاف إلى نزاعات طائفية وعمليات عصابات، واتسعت في 2015 لتطاول وسط مالي وبوركينا فاسو والنيجر المجاورين.

وكشف أعضاء مجلس الأمن الدولي ضغوطهم عبر حض جميع الأطراف على "التزام هذه التوصيات من دون تأخير" معربين عن قلقهم البالغ.

لكن حركة الخامس من يونيو أو تجمع القوى القومية، وهو ائتلاف متنوع من المعارضين السياسيين والمسؤولين الدينيين وناشطي المجتمع المدني، جدد رفضها الثلاثاء خطة الخروج من الأزمة. وقالت في بيان إنها "تبلغت بذهول ما صدر عن القمة الطارئة" للمجموعة الأفريقية "التي لا تزال تعزو الأزمة الاجتماعية والسياسية في مالي إلى مجرد خلاف انتخابي تخلل الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية" التي جرت بين مارس وأبريل.

ولاحظت الحركة "باسف" أن توصيات المجموعة "لا تأخذ في الاعتبار عمق الأزمة

وخطورتها"، معتبرة أنها "لا تتسجم البتة مع تطلعات الشعب المالي".

وطالب الائتلاف المعارض الذي يعول على تحالفه مع الإمام النافذ محمود ديكو، الداعم السابق للرئيس كيتا والذي تحول إلى خصمه الرئيسي، "أكثر من أي وقت باستقالة إبراهيم بوبكر كيتا ونظامه".

وقال الطالب في جامعة باماكو يايا وتارا، الثلاثاء، إن "المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لا يمكنها أن تفرض شيئا في مالي، وخصوصا معاقبة مسؤولي حركة الخامس من يونيو".

وأضاف وتارا (27 عاما) "اعتقدنا أنهم ما عادوا نقابة للرؤساء، لكن المفاجأة كانت كبيرة حين تجاهلوا المشاكل الفعلية للماليين".

وأوردت أوا ديالو، التي تدير مخبرا في باماكو، "يمكن تطبيق حلول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، شرط أن ينظم الرئيس كيتا حوارا مسبقا، نأمل السلام

والهدوء في مالي. يجب أن يجري حوار الآن وهنا".

وأكد الائتلاف المعارض الذي أعلن "هدنة" حتى ما بعد عيد الأضحى الذي يحل الجمعة، أن "الشعب المالي سيقبّل مستغفرا وعازما على ممارسة حقه الدستوري في العصيان المدني".

وتعود جذور الأزمة إلى أعوام من اندماد الاستقرار الأمني في وسط مالي وشمالها، أضفى إليها تراجع اقتصادي ونقص للفساد. وفي أبريل الغت المحكمة الدستورية عددا من نتائج الانتخابات البرلمانية التي تأخر صدورها، ما منح حزب كيتا تقدما على منافسيه.

وفي العاشر من يوليو، تحولت ثالث أكبر تظاهرة ضد السلطة إلى ثلاثة أيام من المواجهات الدامية في باماكو، أسفرت في العاصمة منذ 2012، أسفرت عما بين 11 و23 قتيلًا.

وطالب قادة غرب أفريقيا، خلال قمته، بـ"استقالة فورية لـ11 نائبا"

و"إعادة تشكيل المحكمة الدستورية سريعا" وتاليف "حكومة وحدة وطنية" مستبعدين رحيلاً قسريا للرئيس كيتا. و"شجعوا" الائتلاف المعارض على "المشاركة" في هذه الحكومة ضمن "روح وطنية".



كاميسا كامارا
هدفنا تشكيل حكومة وحدة وطنية وتهدئة الأوضاع

وتجاوبا مع ذلك، شكل كيتا مساء الاثنين حكومة مصغرة بهدف "التفاوض مع الأطراف" في شأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. وأعلنت الأمانة العامة للرئاسة المالية كاميسا كامارا، خلال نشرة الأخبار المسائية للتلفزيون الرسمي "أ.أ.ت.م"، "أن رئيس الجمهورية

قرر تطبيقا للتوصيات التي أصدرها قسادة دول "ايكواس" في القمة الطارئة التي عقدت الاثنين تشكيل فريق وزاري مصغر مهمته التفاوض مع الفرقاء المعنيين، وذلك بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية والمساهمة في تهدئة الأوضاع". وقالت كامارا إن "هذه الحكومة تتألف من الوزارات السيادية التالية: الدفاع، العدل، الأمن، الإدارة الإقليمية، والشؤون الخارجية، والاقتصاد والمالية".

لكن المعارضة ترى أن قرارات المجموعة الأفريقية "تستند إلى تقديرات لن تحصل على الأرحم مثل الاستقالة النظرية لنواب" أو "التزام" تعيين محكمة دستورية جديدة.

وتعتبر أن هذه التدابير "تنتهك القوانين والدستور"، مشددة على وجوب أن تعاقب المجموعة الأفريقية الرئيس المالي على "إدارته السيئة" للأمر، منددة بـ"الحماية التي يبدي

وضع مضطرب

أن نظاره يوفرونها له". وبناء على اقتراح رئيس الحكومة الذي عين مجددا في منصبه في 11 يونيو بعد استقالة الحكومة إثر الانتخابات التشريعية، عين رئيس الدولة الجنرال إبراهيم داهيرو دمبيلي الذي يحظى بشعبية كبيرة لدى القوات المسلحة والعضو في الحكومة السابقة، وزيرا للدفاع. وبقيت حقيبة الإدارة الإقليمية بيد أبوبكر الفا باه.

وأوكلت وزارة الأمن والحماية المدنية للجنرال بيمبا موسى كيتا، الذي كان مكلفا بإصلاح قطاع الأمن، وعين الحامي والسياسي كاسوم تابو وزيرا للعدل وحقوق الإنسان، فيما احتفظ وزير الخارجية في الحكومة المستقيلة تيبيلي درامي بحقيبته الوزارية.

وعين المصرفي المتقاعد عبدالله دافي الذي يعد مقربا من شريف نيورو، معلم القيادي في الحركة الاحتجاجية الإمام محمود ديكو، وزيرا للاقتصاد والمالية.

ضغوط أميركية أوروبية على تركيا للإفراج عن رجل أعمال برأه القضاء

أردوغان بالتدخل لمنع إطلاق سراحه عقب تبرئته في قضية ضلوعه في احتجاجات شهدتها تركيا في 2013، ما تسبب في إعدامه القبط عليه.

دعوات تطالب أنقرة بتطبيق التزاماتها بسيادة القانون واتباع نهج عادل وشفاف وسريع لحل قضيته

وكان كافالا ضمن تسعة أفراد جرت تبرئتهم آنذاك من تهمة تتعلق بالاضطرابات التي وقعت في متنزّه جيزي بارك قبل سبع سنوات، وأعيد القبض عليه بعد ذلك وإيداعه السجن بتهمة تتعلق بمحاولة انقلاب عام 2016.

وقال كافالا، في بيان أصدره آنذاك، إن أحكام البراءة في قضية جيزي بارك مثلت خطوة إيجابية، كان يأمل في أن تساعد المجتمع على فهم مشاكل القضاء ويكون لها أثر فعال في عملية التعافي. وأضاف "ومع ذلك للأسف أجهض تدخل الرئيس هذه الفرصة وجرى إلقاء القبض على مرة أخرى بادعاء أكثر بعدا عن المنطق والقانون من المرة الأولى".

وقال براون، ضمن بيان في وقت متأخر من مساء الاثنين، "ندعو تركيا إلى تطبيق التزاماتها بالعدالة وسيادة القانون وإطلاق سراح عثمان كافالا واتباع نهج عادل وشفاف وسريع لحل قضيته".

وقال نانتسو سانشيز أمور، المقرر المختص في شؤون تركيا بالبرلمان الأوروبي، إن كافالا أصبح يمثل اختارا لصدق تركيا في ما يتعلق بحقوق الإنسان. وأكد "تطالب مرارا وتكرارا بعدالة حقيقية في تركيا".

وقالت وزارة الخارجية التركية الثلاثاء إن البيان الأميركي لم يحترم مبادئ دولة قائمة على حكم القانون. وقال المتحدث باسم الوزارة في بيان "على الجميع احترام هذه الإجراءات التي تنفذها محاكم مستقلة". وأضاف "لا يمكن لشخص أو دولة إصدار أوامر للمحاكم التركية في ما يتعلق بالعمليات القضائية".

ويقول منتقدون إن استقلال القضاء التركي عن السياسة وقع تقويضه بشدة في السنوات الأخيرة، في حين يقول الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه إن القضاء يتخذ قراراته بشكل مستقل. وفي فبراير الماضي، اتهم كافالا الرئيس

وبعد بضع ساعات من تبرئته، صدر أمر باعتقاله في قضية أخرى تتعلق بمحاولة انقلاب فاشلة في عام 2016 والتي القى القبض عليه رسميا في وقت لاحق. وتغير الاتهام في القضية الجديدة في مارس الماضي إلى التجسس، لكن لم يتم إعداد عريضة الاتهام بعد. وينفي كافالا كل الاتهامات الموجهة إليه.

ودعا كيل براون نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إلى الإفراج عن كافالا نظرا لعدم إدانته.



حملة تضامن واسعة مع عثمان كافالا

● أنقرة - دعت الولايات المتحدة وأوروبا تركيا إلى الإفراج عن رجل الأعمال عثمان كافالا المعروف بأعماله الخيرية والذي أقاله القضاء في الحبس دون إدانة، وعلى الرغم من تبرئته في قضية سابقة.

وسُجن كافالا في نوفمبر 2017، واتهم في بادئ الأمر بتمويل احتجاجات على مستوى البلاد في 2013 لكن تمت تبرئته من هذه الاتهامات في فبراير الماضي وصدور الأمر بالإفراج عنه.

وقال ماكغريغور إنه لا توجد مصلحة ضرورية تقتضي بأن تبقى الولايات المتحدة قواتها في العراق وسوريا معتبرا أن تركيا هي من تمثل تهديدا رئيسيا وليس إيران، في رأي يتعد عن السياسة السائدة في مراكز القرار في واشنطن. وغالبا ما ينتقد ترامب نشر قوات أميركية خارج الحدود، وقد وافق في يونيو على مخطط لسحب 9500 جندي من ألمانيا بعد اتهامها بالتعامل بطريقة غير منصفة مع الولايات المتحدة على صعيد التجارة.

المرشح لسفارة واشنطن لدى برلين معارض لنشر قوات في الخارج

● واشنطن - أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاثنين ترشيح ضابط متقاعد يُعرف بمعارضته الصريحة لنشر قوات أميركية خارج الحدود من أجل تولي منصب سفير الولايات المتحدة لدى ألمانيا، الخليفة في حلف شمال الأطلسي "الناتو" والتي يسعى ترامب لسحب قواته منها.

وأعلن البيت الأبيض في بيان ترشيح ترامب للكونغرس المتقاعد دوغلاس ماكغريغور لهذا المنصب، وهو غالبا ما يظهر كعقل على قناة فوكس نيوز وله مؤلفات حول تاريخ ألمانيا العسكري.

ويحتاج هذا التعيين إلى مصادقة مجلس الشيوخ الذي يحظى فيه حزب ترامب الجمهوري بالأغلبية، ولكن الوقت أمامه ضيق للعمل مع اقتراب انتخابات نوفمبر الرئاسية وانشغال المترشحين حاليا بالترتيب على ويا كوفيد - 19.

ورحب منسق الحكومة الألمانية لشؤون عبر الأطلسي بيتر باير، بترشيح ترامب لماكغريغور لمنصب سفير واشنطن لدى برلين. وقال باير في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية، "أرحب بان الإدارة